

عرض المجتتب



الإثنوآركيولوجيا:

الدراسة الأثرية للثقافة المادية المعاصرة

المؤلف: أ.د. يوسف مختار الأمين.

الناشر: دار القوافل للنشر والتوزيع، الرياض.

سنة النشر: ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

مقاس الكتاب: ١٧ × ٢٤ سم.

عدد الصفحات: ٢٦٤ صفحة.

ردمك: ١٤٢٩/١٦٦٤.

عرض: أ.د. عبد الرحيم محمد خبير

ذلك هو الحصول على معلومات يستخدمها باحث الآثار في تفسيره لمعاني الآثار المكتشفة وطرحه لتفسيرات بديلة قدمها آثاريون سابقون والمحصلة النهائية هي التعرف إلى الماضي من خلال الحاضر (Analogy).

وتطرق في الفصل الثاني للحديث عن علم الآثار الحديث والإثنوآركيولوجيا. وأبان أن علم الآثار الحديث (New Archaeology) مدرسة نقدية علمية في الدراسات الأثرية ازدهرت في عقدي الستينات والسبعينات على أيدي بعض الأمريكان وعلى رأسهم لويس بنفورد. وتطورت هذه المدرسة إلى مدارس فرعية عرفت باسم «علم الآثار الأنثروبولوجي». ويرى بنفورد أن هناك جوانب من حياة الناس اليومية وسلوكياتهم لا يمكن معرفتها من الدليل الأثري إما لكونه ناقصاً بفعل العوامل الطبيعية أو لأن مثل تلك الجوانب لا تترك تعبيراً مادياً لها. فاستفاد بنفورد من نظرية مالمينوفكس المعروفة في الأنثروبولوجيا والتي تهتم بالخصائص البنوية والوظيفية (Functionalism) للنظم الثقافية والربط بين جزئيات الثقافة الروحية والاجتماعية وإبراز تفاعلها مع حياة الإنسان الطبيعية. وتهتم المدرسة

يشتمل الكتاب على ستة فصول بما فيها المقدمة، إضافة إلى الخاتمة وقائمة المراجع والملاحق (خريطة وأشكال ولوحات). وخصصت المقدمة التمهيدية للتعريف بالإثنوآركيولوجيا وأورد أنها «استخدام الملاحظات الإثنوغرافية عن المجتمعات المعاصرة في تفسير الأنماط الثقافية التي يعكسها السجل الأثري (معجم أكسفورد). ويتفق العاملون في حقل الآثار بأنها منهج أثري-إنثروبولوجي (Archaeo-anthropological Approach) يقوم على إجراء الدراسات العقلية وفق أسس معينة لعناصر الثقافة المادية للمجموعات الحاضرة بمختلف مستوياتها الثقافية بدءاً من جماعات الصيد والجمع إلى المجتمعات الحضرية والصناعية. وفضلاً عن ذلك، يسعى علم الإثنوآركيولوجيا إلى جمع المعلومات عن شتى أنماط النشاط الإنسانية من خلال المشاهدة والمشاركة وما ينتج عن ذلك النشاط من بقايا وظواهر مادية في محيطها البيئي والاجتماعي حيث يسجل الباحث أثناء ذلك ملاحظاته عن السياق المتحرك للعنصر المادي من بداية تكوينه حتى يتحول إلى مخلفات مدفونة في الأماكن التي قطنها الناس. والغرض من كل

يملك قدرًا من التنظيم الداخلي (الاجتماعي) والنظرة العامة للحياة والوجود بحيث يرتفع به كل ذلك عن مستوى العجاووات وبالتالي لا يعتبر مجتمعاً بدائياً. وأمدنا الباحث بأمثلة للمجتمعات البسيطة تشمل الإسكيمو في القطب الشمالي وأقزام الكنفو ومثلهم في أفريقيا (البوشمان والسان والهدرا وغيرهم) وفي جزر الأندمان في خليج البنغال وأستراليا وتسمانيا وشمال اليابان والهنود الحمر في القارة الأمريكية.

وتحدث الفصل الرابع عن المجتمعات التقليدية (Traditional Societies) وهي المجتمعات حسب تعريف علم الاجتماع تلك التي استمرت بأنظمتها وعلاقاتها الداخلية وتراثها المادي على النمط الموروث. وتوجد هذه المجتمعات اليوم في دول العالم الثالث خارج نطاق أوروبا وأمريكا وتتوافر فيها طرق البناء القديم وممارسة الزراعة البسيطة وإنتاج الحرف الشعبية كما وأن اقتصادها المعيشي لا يزال خارج دائرة الاقتصادي الصناعي الحديث وتسود بها العادات والأعراف المتوارثة ونظام القرابة الأسري والقبلي. وأبان المؤلف أن الدراسات التي تمت في هذا المجال على مدى نصف قرن كثيرة ومتباينة وهي تشمل المجتمعات التقليدية بشقيها الزراعي المستقر والآخر الرعوي المتنقل. وأوضح أن المجتمعات التقليدية واحدة من أبرز الميادين التي وجد فيها علماء الآثار مجالاً خصباً للأبحاث الإثنوآركيولوجية. فقد طرّقوا موضوعات مهمة فيها وحصلوا على نتائج إيجابية ساعدت على تقدم البحث الآثاري ونقلته إلى مرحلة متقدمة من البحث العلمي. وأورد الباحث أمثلة تطبيقية لهذه المجتمعات من جنوب وغرب السعودية وغرب إيران وأواسط السودان.

وتناول المؤلف في الفصل الخامس علم الآثار التجريبي (Experimental Archaeology). وأشار إلى أن المقصود به قيام الباحث بالتجارب مع توافر الشروط المطلوبة لعمل كل الأشياء التي فعلها أو صنعها الإنسان القديم من أدوات (حجرية وخشبية ومعدينية وغيرها) وما بناه من مستوطنات بما فيها الأكواخ والمنازل والقلاع وكذلك عمل القطع الفنية بأشكالها المتنوعة عبر العصور. ويمتد هذا المنهج في البحث الآثاري إلى السلوك والأنشطة التي قام بها الإنسان

الإثنوآركيولوجية بموضوعات عن أساليب الحياة اليومية للبشر في الأزمنة القديمة وأنماط السلوك وعلاقته المتداخلة مع عناصر الثقافة المادية وانعكاساتها عليها مما يستلزم الرجوع إلى المجتمعات غير الصناعية المعاصرة ودراساتها بدقة سواء أكانت بسيطة أو تقليدية مع الاستعانة بعلم الآثار التجريبي (Experimental Archaeology) والذي يعني بتصنيع الأشياء القديمة (أدوات حجرية ومعدينية وفخارية وغيرها) بهدف إعادة التجربة التاريخية ومحاكاة أفعال الأقدمين في الماضي بغية تفسير المادة الأثرية المتوفرة بحوزتنا خدمة للماضي ولإعادة التركيب التاريخي- الحضاري وتتبع التطورات الثقافية (إن وجدت) فضلاً عن التعرف على المكانيزمات (الآليات) التي أدت إلى ظهورها في الحقب التاريخية المتلاحقة.

أفرد الفصل الثالث للحديث عن المجتمعات البسيطة (Simple Societies) ويقصد بها مجتمعات الصيد والجمع التي لا تزال تمارس نظام حياتها البسيط سواء في التنقل أو عمل الأدوات الحجرية واستخداماتها وربما تخط في طرائقها المعيشية الصيد والجمع بالزراعة البدائية وصيد الأسماك بالحياة شبه المستقرة. ويتميز الصيادون جامعو القوت بنظام اجتماعي غير معقد يبدأ بالوحدة الصغيرة وهي الأسرة ثم جماعات الأخوة وأسرهم يلي ذلك الفرقة أو العصابة (Band) وهي ليست محكمة المعالم دائماً كما وأن النظام في كل الأحوال أسري وقرابي. أما اقتصادهم المعيشي (Subsistence Economy) فيعتمد على ما تجود به الطبيعة ويتباين من منطقة لأخرى. غير أن الصيد البري والنباتات والحبوب الطبيعية تمثل نسبة كبيرة من مكونات الغذاء الذي يعد مشاعاً لجميع أفراد المجتمع. ويعبر نمط الاقتصاد المعيشي لمجموعات الصيد عن قيم وممارسات ذات صلة بالشعائر الطقسية والأرواح والنظرة إلى البيئة الطبيعية المحيطة. ويلحظ أن طبيعة البساطة التي توصف بها هذه المجتمعات يعود إلى طبيعة ونوعية الحياة التي تعيشها هذه الجماعة والتي كثيراً ما توصف بالبدائية. غير أن مفهوم «البدائية» أصبح من المفاهيم التي يرفضها الكثير من علماء الاجتماع سيما وأنهم يقررون أن أي مجتمع إنساني وبغض النظر عن مستواه الاقتصادي والتقني فإنه

وحقوقها الطبيعية.

وفي ختام الكتاب تطرق المؤلف لمستقبل علم الأثوثأركيولوجيا في الحاضر والمستقبل مبيناً أن رواده هم الغربيون، غير أن أعداداً لا بأس بها من الباحثين الأفارقة سارت على النهج الغربي ونشرت العديد من الأبحاث الميدانية في هذا المجال بحكم خلفيتها الأكاديمية الغربية. وتجدر الإشارة إلى مجهودات قسم الآثار بجامعة الخرطوم في سبعينات وثمانينات القرن الماضي فهي أحد النماذج الجيدة لهذا النمط من الأبحاث. ويبدو أن الوضع مغاير تماماً في العالم العربي حيث لا نجد دراسات علمية أثوثأركيولوجية بشكل واسع بحكم رسوخ المدرسة التاريخية في البحث الأثري في المنطقة العربية. بيد أن الصورة بدأت تتغير نحو الأفضل متمثلة في الدراسات الرائدة لبعض الباحثين كما هو الحال في قسم الآثار بجامعة الملك سعود في الرياض والذي بدأت الدراسات الأثوثأركيولوجية فيه منذ مطلع التسعينات كما طبق برنامجاً لبيكالوريوس الآثار متضمناً مقررات إجبارية تعنى بالتراث الشعبي والأنثروبولوجيا الثقافية والطبيعية والأثوثأركيولوجيا.

ومن الملفت للانتباه أن المؤلف قد أورد أمثلة تطبيقية مهمة للأثوثأركيولوجيا من قارات أفريقيا وآسيا. أما الأمثلة من بقية القارات (أوروبا والأمريكتان) فهي شحيحة مما يقلل من فرص إجراء المقاربات الشاملة على المستوى القاري. غير أن ذلك لا يقدح البتة في هذا المجهود العلمي المتميز الذي قام به المؤلف، فهو جهد أكاديمي يجد كل التقدير من المهتمين في مجال الآثار والأنثروبولوجيا واضعين في الحسبان ندرة الكتابات العربية في هذا المضمار، فضلاً عن قلة المهتمين بها في العالمين العربي والأفريقي. ولابد أن نثبت هنا أن هذه الإصدارة ستكون مرجعاً مهماً للمشتغلين في الدراسات الإنسانية (الآثار والأنثروبولوجيا) لسنوات عديدة آتية. ويلزم التنويه أن الكتاب قد سطر بلغة عربية سليمة وبأسلوب أكاديمي جاذب مما يجعله في متناول المتلقي سواء أكان متخصصاً أو قارئاً عادياً.

كالصيد وجمع الطعام بالطرق التقليدية وإلى غير ذلك من مناحي النشاط الإنساني المختلفة. والغرض من كل ذلك هو محاكاة الإنسان القديم في أفعاله ومنتجاته بغرض معرفة مكوناتها ووظائفها في النظام الثقافي العام الذي وجدت فيه. ويأمل الباحث من كل ذلك كشف ما خفي من أنماط السلوك البشري عبر أطوال التاريخ المتعاقبة. ولا ريب أن هذا العمل أحد أهم أهداف علم الآثار الأساسية. وأورد الكتاب أمثلة من تجارب عالم النبات هارلان عن أصل الزراعة في الشرق الأوسط (هضبة الأناضول - تركيا).

وتطرق الفصل السادس لمتطلبات العمل الميداني ومستقبل علم الأثوثأركيولوجيا. وأكد على أن السمة الأساسية للدراسات الأثوثأركيولوجية بصرف النظر عن تنوع مجالاتها هي العمل الميداني، حيث يذهب الباحث وأعوانه إلى الجماعة أو المجتمع محور الدراسة لمدة قد تطول أو تقصر لجمع المعلومات المطلوبة، وهي تختلف باختلاف الموضوع وأهداف الدراسة. ويتعامل الباحث الأثوثأركيولوجي مع أفراد العينة المجتمعية التي يود التعرف عليها كما هي حيث تؤثر في سير العمل وخطط الباحث اليومية. وتبرز من خلال العمل الميداني عادة إشكالات تتطلب معالجتها أساليب علمية-منهجية سيما تلك التي تتعلق بالتعامل مع الناس. وأوضح أن الدراسات الأثوثأركيولوجية قد أجريت في معظم أنحاء العالم وشملت عناصر الثقافة المادية وتفاعلاتها في إطارها البيئي والاجتماعي. ويلحظ أن متطلبات هذا العمل تشمل محاور عدة أبرزها تحديد أهداف الدراسة واختبار العينة المناسبة وإعداد فريق البحث وتقدير الصعوبات التي قد تصاحب العمل مع بلورة الخطوات المنهجية للعمل الميداني والعمل على تعديلها وتطويرها مع سير البحث لتأمين قدر من الموثوقية وتسهيل مقارنة نتائج الدراسة مع مثيلاتها في أماكن أخرى والعمل على وضع مقترحات لكيفية التعامل مع أفراد المجتمع الذي تجري فيه الدراسة سيما وأن لكل مجموعة إنسانية خصائصها الثقافية وتقاليدها التي تحافظ عليها ومن الواجب احترامها والإبقاء على أسرارها

أ.د. عبدالرحيم محمد خبير: عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية ورئيس قسم الآثار بجامعة جوبا -

السودان - khabirjuba@hotmail.com